تجربة اليمن في الإصلاح القضائي تحظى بأهمية عربية ودولية بالغة

وزير العدل لـ ١٤ أكتوبر:

تشهد اليمن ثورة قضائية يقودها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

الحكومة أولت أهمية كبيرة لإصلاح القضاء وتحديثه وتطويره لمواكبة التطورات الدولية

حظيت تجربة اليمن القضائية والإنجازات المحققة عن طريق إصلاح وتطوير وتحديث القضاء بإعجاب وتقدير عدد من كبار ضيوف اليمن أثناء زيارتهم الرسمية لبلادنا - وزراء عدل وادعاء العام ورجال قضاء وقانون عرب وأجانب.

وأشادوا بتجربة اليمن القضائية وفي مجال مواءمة التشريعات والأنظمة القانونية التي تمت بعد إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية ووصفوها بأنها فريدة من نوعها.. كما أشادوا بالتطور الكبير الذي يشهده القضاء اليمني منذ تحقيق دولة الوحدة حتى اليوم والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها اليمن طوال الأعوام المنصرمة.

كما حظيت تجربة عملية الإصلاح القضائي في اليمن باهتمام بالغ في عدد من المؤتمرات والمحافل الدولية والإقليمية والعربية والتي كان آخرها مشاركة الدكتور/ عدنان عمر الجفري وزير العدل أواخر الشهر المنصرم في المؤتمر الإقليمي لوزراء العدل في العاصمة الأردنية عمان - حيث قام بتسليط الضوء حول التجربة النموذجية لإصلاح القضاء ومواءمة التشريعات والقوانين والأنظمة القانونية التي تمت بعد تحقيق وحدة الوطن واستعراض الأخ وزير العدل في المؤتمر الإقليمي في الأردن الإجراءات المختلفة التي سبقت إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني عام ٩٠م والنظام السياسي الاقتصادي السائد في دولة الوحدة القائمة على الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير والتنمية الشاملة في مختلف المجالات.. مبيناً أن العملية السليمة والحوار المشترك والرغبة الشعبية هي الأساس المتين في الوصول إلى الوحدة وتحقيق الاستحقاق التاريخي.. وأن العملية السلمية والحوار ساهما في تقريب وجهات النظر والتشريع في الوحدة والاندماج.. موضحاً جملة التطورات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية التي يشهدها اليمن الموحد خلال الأعوام الماضية.

لقاء/ محمد سعد الزغير

تجربة اليمن في الإصلاح القضائي تكتسب أهمية إقليمية ودولية:

كما قدم الدكتور عدنان الجفري وزير العدل خلال مشاركته في المؤتمر الإقليمي لمحور تحديث وتطور القضاء وتنفيذ الأحكام عرضاً لما تم إنجازه في مجال تحديث القضاء اليمني، أسس ومنهجيات الدراسات والمسوحات الميدانية للتطوير القضائي في اليمن ونبدأ بالزيارات الميدانية المختلفة للمحاكم والنيابات واللقاءات المباشرة بقيادة وكوادر العمل القضائي وما أعقبها من مؤتمرات قضائية فرعية بمختلف محافظات الجمهورية بمشاركة مختلف أطراف العدالة.

وأكد الدكتور الجفري وزير العدل في ورقته المقدمة للمؤتمر الإقليمي على أن الحكومة اليمنية اولت اهتماماً خاصاً وكبيراً بالعدل والقضاء واقررت مساحة واسعة من برامجها لإصلاح القضاء وتحديث وتطوير هيئات وأجهزة السلطة القضائية وتتولى هذه المهمة وزارة العدل.

مشيراً إلى أن الوزارة ادركت منذ اللحظة الأولى لهذه المهمة أنها أمام مهمة صعبة لأنها تقف أمام موروث ضخم من السلبيات تراكم عبر سنوات طويلة، وإن ذلك بحاجة إلى جهود كبيرة ومميزة لسببين.. الأول الوقوف أمام جهاز القضاء الذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز الحكم في البلاد وواحداً من أهم ركائز الأمن والاستقرار والتنمية في المجتمع، والسبب الآخر أنك تقف أمام القاضي الذي منحه الدستور ومنحته القوانين الاستقلال الكامل والحصانة القضائية فلا يخضع لغير القانون.

ضعف الإدارة القضائية والمفاهيم الخاطئة أثر سلباً على أداء المحاكم:

وأكد معالي وزير العدل على أن قناعة كاملة تولدت لدى قيادة الوزراء بأهمية الإعداد والتنظيم والتخطيط دفعتها إلى الإعداد الجيد المدروس والتهيئة وإعداد البرامج الزمنية التفصيلية الدقيقة لأسلوب علمي بغية الوصول إلى عملية لتطوير قضائي حقيقي يلمس على واقع الأرض.. وقال أن الوزارة بدأت في عام ٢٠٠٣م من خلال النزول الميداني إلى كافة محافظات الجمهورية على رأس فريق قضائي متخصص والإلتقاء بالقضاة والاستماع منهم إلى المشاكل والهموم والمعوقات التي تقف في طريق تحقيق النهوض والتطور في كافة أجهزة وهيئات القضاء.. وكخطوة تالية قامت الوزارة بعقد مؤتمرات قضائية فرعية في مختلف المحافظات اثيرت فيها النقاشات وقدمت أوراق العمل وتوجت بعقد مؤتمر عام.

وتطرق معالي الوزير في حديثه إلى مجموع القرارات والتوصيات التي نتجت عن هذا المؤتمر العام التي مثلت في جوهرها حلولاً عملية ومعالجات واقعية ونظرية لما يعاني منه القضاء من اختلالات وما رافقها من مفاهيم خاطئة وحددت الجهات التي يقع على عاتقها عبء الإصلاح والتطوير والتحديث، ومن الاختلالات التي تم تشخيصها عبر المؤتمرات القضائية هي ضعف الإدارة القضائية وما سادها من قصور وكذلك المفاهيم الخاطئة التي ترسخت وتكونت حول طبيعة ومهام بعض الأجهزة في السلطة القضائية وطبيعة العلاقة التي تحكم أداء هذه الأجهزة والهيئات بسبب عدم وجود الإدارة القضائية في المحاكم والهيئات القضائية التي اتسمت بالضعف مما أثر سلباً على أداء المحاكم وكان السبب الذي أدى إلى التطويل في إجراءات التقاضي والبطء في الفصل بين القضايا وتأخير التنفيذ للأحكام القضائية مما ساهم في زعزعة الثقة في القضاء لدى الجميع. وهذا يعتبر من التهم الكبيرة التي صادفتها الوزارة ووجدت نفسها أمام مسئولية كبيرة تتمثل في كيفية إعادة الثقة لدى المواطن بالقضاء ونزاهة العاملين فيه.

عكست الوزارة الهموم والمعالجات في مشروع استراتيجية وطنية شاملة لتحديث وتطوير القضاء:

وأشار معالي وزير العدل أن الوزارة عكست تلك الهموم والمعالجات وضمنته في مشروع استراتيجية تحديث وتطوير القضاء لمدة عشرة أعوام والتي تمثل الخطة الرئيسية العامة لتطوير وتحديث القضاء.

وأوضح الدكتور الجفري للمؤتمر عدداً من الأهداف التي تضمنها مشروع الاستراتيجية ومنها - الاهتمام بالقاضي و تحسين معيشته باعتباره محمور عملية التطوير القضائي والركيزة الأساسية في استقلال القضاء وتم في هذا الجانب تحقيق الاستقرار القضائي للقضاة وأعضاء النيابة العامة وتم إجراء حركة تنقلات

القضاء منجز وطني هام وصمام أمان المجتمع وتطوره

الدستور منح القضاء استقلالية والدولة منحت القاضي كادراً متميزاً

قضائية الأولى من نوعها في الجمهورية اليمنية منذ قيام الثورة اليمنية تم فيها وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ومبنية على قواعد ومعايير قانونية تم تطبيقها على الجميع دون استثناء.. وتوفير الضمانات القانونية والمالية الكفيلة بتمكين القاضي وعضو النيابة من القيام بمهامه على أكمل وجه من خلال منحهم كادراً قضائياً متميزاً من أعلى الكوادر في الدولة.

الركيزة الأساسية في استقلالية القضاء ونزاهته:

فالقاضي وعضو النيابة يتقاضيان راتباً يفوق رواتب كافة فئات وشرائح الموظفين العموميين ومنذ صدور هذا الكادر عام ٢٠٠٠م وحتى اللحظة لم يتم أي زيادة في المرتبات رغم الزيادة المستمرة في الأسعار.

كما عملت الوزارة على تجسيد قيد الحصانة القضائية والمحافظة عليها لحماية القاضي وعضو النيابة من المكايدات والدسائس التي تحاك ضدهم بغرض توفير الاستقرار الوظيفي لهم، وكذا تأهيل وتدريب القضاة من خلال عقد الدورات التأهيلية والتنشيطية داخلياً وخارجياً، وطباعة كافة القوانين واللوائح المنفذة لها في مجلدات وعلى أقراص إلكترونية وتوزيعها على جميع القضاة وأعضاء النيابة في كافة المحافظات. وكذا تكريس حماية استقلالية القضاء ودفع أي تدخل في أي شأن من شئون القضاء العدالة والاهتمام الكامل بهيئات التفتيش القضائي والعمل على تحديثها وتطويرها، وقد تم إعادة تشكيلها وفق أسس حديثة ورفدها بعدد من أكفأ القضاة.

القضاء التجاري والاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني:

كما قامت الوزارة بالتحري في اختيار الكوادر القضائية التي تتمتع بالنزاهة والكفاءة والقدرة على الأداء والإنجاز لتولي مهام الإدارة القضائية، وتم إطلاق الحملات الوطنية للبت في القضايا المتراكمة وتنفيذ الأحكام القضائية المتعثرة وتم إنجاز جملة كبيرة من القضايا المتراكمة بلغت ٦٢٪ من جملة القضايا المتراكمة.

وتطرق معالي وزير العدل إلى تركيز الوزارة في الفترة الأخيرة على القضاء التجاري باعتباره إحدى الوسائل المهمة في جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتم إعداد خطة شاملة لتطويره وتحديثه والتركيز على قضايا الأموال العامة لغرض حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات الدولة ومحاربة الفساد وإعداد خطة شاملة لتطوير وتحديث مركز المعلومات القضائي وتزويد المحاكم والنيابات العامة في مختلف المحافظات بأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الربط الشبكي مما يساعد على بناء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة. وتم اقرار إنشاء هيئة مستقلة للطب الشرعي يتبع وزارة العدل ستسهم في مساعدة القضاء الجزائي في الفصل في كثير من القضايا المتعثرة.

الإعلام القضائي وإلغاء السجون غير القانونية:

وإدراكاً من الوزارة لأهمية دور الإعلام القضائي في إحداث نوعية قضائية أنشأت الوزارة إدارة عامة للإعلام والنوعية القضائية ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة ولدينا خطط طموحة تضمنتها الاستراتيجية في هذا الإتجاه. كما قامت الوزارة بتشكيل لجنة عليا للنظر في أوضاع السجون وأحوال السجناء من قبل القيادات القضائية والتنفيذية بغرض دراسة أوضاع السجون والإطلاع على أحوال السجناء وساهمت هذه اللجنة في إلغاء السجون غير القانونية وتحسين بعض أوضاع السجون وحل مشكلة المعسرين من المساجين على ذمة مبالغ مالية أو ديات عجزوا عن تسديدها.

تحسين البنية التحتية الأساسية ومكانة القضاء في المجتمع

ووضعت الوزارة خطة استثمارية شاملة لإستكمال البنية الأساسية التحتية من مبان للمحاكم والنيابات تليق بهيبة ومكانة القضاء في المجتمع ومدها بكافة الإحتياجات والأدوات اللازمة لتتمكن من القيام بعملها على أكمل وجه.

كما فتح المعهد العالي للقضاء أبوابه أمام العنصر النسائي لأول مرة في تاريخه منذ التأسس عام ١٩٨٢م ادراكاً من الوزارة بأهمية دور المرأة في المجتمع باعتبارها شريكة هامة في بناء المجتمع.

البناء المؤسسي التشريعي التنظيمي للسلطة القضائية من أولويات المهام

إن إقرار الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتحديث وتطوير القضاء للعشر السنوات القادمة يحظى بالدعم السياسي الكامل من قبل القيادة السياسية للبلاد حكومة ودولة وهي بحاجة إلى الدعم والتمويل حتى تتحقق وتتجسد على أرض الواقع ومع هذا فقد وضعت أولويات المهام لتطوير القضاء في اليمن ويمكن أن يتم من خلال تحديد النقاط التالية : البناء المؤسسي التشريعي التنظيمي للسلطة القضائية ودعم وزارة العدل ومساعدتها في إعادة هيكله كافة هيئات وأجهزة السلطة القضائية من خلال دعم قدراتها على إصدار اللائحة التنظيمية لمجلس القضاء الأعلى واللائحة التنظيمية لوزارة العدل وقانون تنظيم النيابة العامة واللائحة الداخلية لمكتب النائب العام واللائحة التنظيمية للمحكمة العليا وقانون تنظيم المعهد العالي للقضاء ولائحته الداخلية ودعم إمكانية الوزارة في إستكمال إنشاء هيئة الطب الشرعي وإيجاد التشريعات والبنية التحتية المناسبة لها حتى تتمكن من القيام بمهامها.

والعمل على إنشاء مصلحة التوثيق والسجل العقاري ليتبع وزارة العدل. كما أشارت ورقة العمل التي القاها وزير العدل ضرورة دعم قدرات هيئة التفتيش القضائي وتقوية دورها في الرقابة والتفتيش وإعادة هيكلها وتعزيز موازنتها التشغيلية ورفدها بالعناصر والكفاءات ذات الدرجات القضائية العالية والخبرات الطويلة والتدريب والتأهيل لأعضائها.

كما تطرق معالي وزير العدل في الورقة المقدمة للمؤتمر الإقليمي إلى نقطة تأهيل القضاة ودعم المعهد العالي للقضاء حتى يستطيع رد السلطة القضائية بدماء جديدة تساهم في تغطية العجز القائم في عدد القضاة وإقامة دورات تأهيلية تخصصية داخلياً وخارجياً.

كما أشار معالي الوزير إلى تطوير وتحديث مركز المعلومات القضائي والذي يمكن تنفيذه على خطوتين من خلال دعم الموازنة التشغيلية لمركز المعلومات القضائي والأخرى الربط الشبكي لهيئات وأجهزة السلطة القضائية والمحاكم والنيابات العامة بمركز المعلومات وكذا الأمر بمواصلة واستكمال الحملة الوطنية للبت في القضايا المتراكمة وتنفيذ الأحكام القضائية والنهائية المتعثرة والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي أمام المحاكم وسرعة الفصل في المنازعات المعروضة أمامها.

والخلاصة أستطيع القول هنا نهاية هذا اللقاء أن القضاء في اليمن يشهد ثورة قضائية يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى لما اولاه من اهتمام كبير بالقضاء وشئون الدولة كاملة. فالتغيير والتحديث والتطوير للسلطة القضائية وغيرها أحدث نقلة نوعية في مسيرة التطور والإنجازات الوطنية المتلاحقة. كما أننا بفضل تكاتف الجهود والتكامل استطعنا إعادة ثقة المواطن بالقضاء ونزاهته ومحاولة النهوض به إلى الأفضل لأن العمل القضائي حاضراً ومستقبلاً يعكس طموحات القيادة السياسية والمجتمع فيؤدي الخدمات إلى الناس ويحقق العدل للجميع فلا ديمقراطية للمشاكل والتنمية الشاملة بدون القضاء النزيه العادل. فالحركة القضائية الأولى من نوعها في اليمن والإنجازات المحققة والقضايا التي تسعى الاستراتيجية الوطنية إلى تنفيذها حالياً ومستقبلاً خطوات مهمة جداً وسابقة غير عادية في مجال القضاء اليمني وتشير إليها وسائل الإعلام العربية والعالمية وأن هذه قفزة نوعية وأن ذلك تحول في المسيرة الديمقراطية في اليمن.. وحتى المواطن اليمني يدرك قداسة هذه المهنة ومكانة القضاء ونزاهته والتطورات الجارية اليوم فيه فتزداد ثقته واحترامه وتقديره للقضاء والقضاة خاصة عندما يختفي الإختلال في عمل القضاء ونرى قضاة على مستوى عال من الكفاءة والخبرة والاستقلالية فعندها تختفي أيضاً معاناة الناس من التطويل والتسويف في القضاء.

وبدورنا نقول للقراء ختام هذا الحوار الهام هذه الحقائق عن السلطة القضائية مع الدكتور عدنان الجفري وزير العدل بصورتها كما عود الناس أن يكون شفافاً واضحاً لا يهادن في الحق مليئاً بالقرارات الحكيمة التي تبني القضاء وتخدم مستقبل الوطن وأمنه واستقراره وتنميته.

العمارة في عدن

سلسلة دراسات معمارية

الحلقة الرابعة

د. سعد حميد العكبر

مقدمة لما نشر

درسنا في الحلقات الثلاث الماضية وضع البناء الحالي في مدينة عدن ثم عرجنا على معنى العمارة وما نريد منها أما الحلقة الثالثة فخصصت لدراسة مكان مدينة عدن وبيئتها وطبيعتها الجغرافيا والتاريخية.

بداية في هذه الحلقة سنبدأ تلمس الحلول المعمارية الواجب إتباعها وكيف تتعامل معمارياً مع بيئة عدن للحصول على مبنى يوفر الراحة بأقل التكاليف.

عنصرا لمبنى يمكن أن يعرف على أنه حيز من الفضاء لأداء فعاليات معينة يحتاج أداؤها إلى توفير ظروف خاصة.

هذا الحيز الفضائي محاط بغلاف واق يختلف هذا الحيز وغلافه شكلاً وحجماً ونوعاً باختلاف الفعالية التي يتطلب منه أداؤها.

لذا فإن توفير الأجواء المناسبة لأداء الفعالية داخل الحيز الفضائي للمبنى يحتاج إلى:

١- دراسة مستفيضة لماهية الفعالية وما يحتاج أداؤها الوظيفي من أجواء تساعد على أدائها.

٢- دراسة دقيقة للأجواء المحيطة بالمبنى أو الفعالية والتي يراد من هده الفعالية أداؤها فيها.

مثال بسيط على ذلك هو دراسة بناء مسجد يجب أن تفهم بوضوح كل الفعاليات المراد قيامها منه وما هي الأجواء التي يمكن أداء هذه الفعاليات فيها ومن ثم أين يقع هذا المسجد في جنوب اليمن أو شمال كندا وهكذا.

وكنتيجة للدراسة أنفة الذكر علينا أن نحدد:

١- الواجب الملقى على الغلاف الخارجي (حوائط وسقف وأرضية) أداؤه لتوفير الظروف المناسبة لأداء الفعالية.

٢- أسلوب تصميم وتركيب الفعاليات داخل الحيز المصمم للمساعدة في الحصول على أفضل الأجواء.

٣- اللجوء إلى استخدام الأجهزة والمعدات للحصول على الأجواء الملائمة والمثالية لأداء الفعالية.

إن التصميم الإيجابي Passive Design يساعد على استغلال أمثل للنقطتين ١و ٢ وبأقصى الحدود ليكون الإعتماد على النقطة الثالثة بأدنى حدوده لأن اللجوء إلى النقطة الثالثة معناه كلفة إضافية للطاقة المستخدمة وتلوث البيئة نتيجة لإنتاج هذه الطاقة وكلفة مضافة للصيانة وإضافة كلفة تشغيلية عامة لمبنى أكبر.

وعليه سوف نركز في حلقاتنا اللاحقة على كيفية الإعتماد على تصميم الغلاف الخارجي للمبنى أولاً ومن ثم التوزيع الفضائي للفعاليات ثانياً للحصول على مبتغانا في الوصول إلى:

- أفضل أجواء مساعدة لأداء الفعالية داخل حيز المبنى.
- أقل كلفة تشغيلية.
- أقل صيانة ممكنة.
- أقل تلوثاً بيئياً.

الغلاف المحيط وعلاقته بوظيفة المبنى

يتكون الغلاف المحيط بالمبنى مثله مثل أي علبة تحفظ جهازاً معيناً من :

١- السقف
٢- الجدران الأربع
٣- الأرضية

تحيط هذه المكونات مجمل الفعالية وتصميم أي منها مهم جداً لتهيئة الأجواء المطلوبة للفعاليات داخل المبنى التي يحويها والظروف الملائمة لأداء هذه الفعالية فهذا قرار يؤدي إلى ضياع كبير في الأموال وإلى كلفة عالية جداً طوال فترة التشغيل والتي من المفترض أن تدوم بدوام المبنى، فالغلاف الذي يحوي داخله معملاً قطعاً يختلف كلياً عن أخيه الذي يضم في جنباته فندقاً أو سكناً أو قاعة أفراح أو مبنى إدارياً أو مدرسة إذ لكل فعالية من تلكم التي ذكرت مواصفات خاصة بالغلاف المحيط والمساعد على تأدية وظيفتها ولأكون أكثر وضوحاً سأختار مثالين البون شاسع بينهما.

المثال الأول: مبنى ثلاجة الأغذية المبردة والتي تحتاج إلى درجة منخفضة جداً من الحرارة، أن مثل هذا المبنى يجب أن ينظر إليه كالكبسولة التي تسرب الحرارة إلى داخلها من كل الجهات وأن الخلل في هذه العملية ينتج عنه ضغط كبير على أجهزة التبريد وبالتالي إستهلاك عال للطاقة الكهربائية من جهة وقصر في عمر الأجهزة المستخدمة من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى إن تصميم هذه الكبسولة سيختلف قطعياً فيما لو وضعت في القطب المتجمد الشمالي حيث الثلوج تحيط بالمبنى من كل الجهات والحرارة التي نقاومها تكاد تكون معدومة عن وضعها لو كانت في منطقة صحراوية جافة (كمدينة الرياض مثلاً) حيث الحرارة في فصل الصيف قد تتجاوز الـ ٦٠م ، تبين من هذا المثال الأهمية الخاصة بالغلاف المحيط بالفعالية.

المثال الثاني : قاعة تدريس موسيقى داخل مبنى المدرسة على الغلاف الخارجي فيها أن يحفظ الأصوات داخل القاعة من التأثير على الفعاليات المجاورة كما يحافظ على الأصوات من خارج القاعة من الدخول والتشويش على داخل القاعة فتصميم القاعة يكاد يكون من أهم أولوياته الاهتمام بتصميم الحوائط والسقوف في هذا المبنى.

مما تقدم يظهر جلياً أن تصميم الحوائط وسقف وأرضية المبنى مبني على أسس علمية تعتمد على نوع الوظيفة التي يحاول هذا الحيز الفضائي أداءها بكفاءة وعليه فإن معرفة الوظيفة التي سيقوم بها المبنى بدقة مهم جداً في بناء المبنى مع ترك هامش للمرونة ومن الخطأ أن نبني هياكل وأبنية ولا نعرف إلى ما تهدف وهذا ما نرى (مبنى للإيجار يمكن أن يكون فندقاً أو شققاً سكنية أو مستشفى أو مدرسة أو ...الخ) أن عدم وضوح الغاية من المبنى يحمل في طياته هدر كبير للطاقة والأموال.

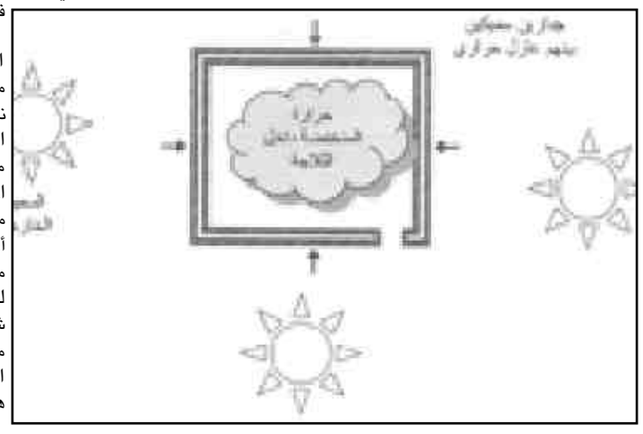

في منتدى خورمكسر الثقافي عصر الخميس الماضي

الدكتور أحمد حسين بلال يحاضر عن مرض انفلونزا الطيور

د. أحمد حسين بلال

متابعة / عياش علي محمد

ألقى الدكتور أحمد حسين بلال محاضرة قيمة في منتدى خورمكسر الثقافي عصر يوم الخميس الماضي عن مرض انفلونزا الطيور وقد حضرها عدد كبير من الشخصيات السياسية والاجتماعية والادبية والمهتمون .

استهل الدكتور احمد حسين بلال محاضرته باعطاء الجوانب التاريخية لظهور هذ المرض الذي ظهر لأول مرة في جزيرة هونج كونج عام ١٩٩٧م .

وأودى حتى الآن بحياة أكثر من ٨٠ شخصاً معظمهم من جنوب شرق آسيا.

وأشار الدكتور (بلال) إلى أسباب القلق العالمي من هذا المرض من جراء اندماج فيروس انفلونزا الطيور مع فيروسات الانفلونزا التي تصيب الانسان ليشكلا نوعاً جديداً من الفيروسات التي قد تجعله ينتقل من شخص الى آخر مما يهدد حياة سكان العالم ولكن وحتى الآن لم ينتقل المرض من شخص الى آخر .

وتطرق الدكتور بلال الى خطورة المرض فاحتمالات الوفاة عند المصابين تصل الى ٥٠٪ وتطرق الى أعراض المرض فأشار الى أعراضه التي تبدأ بالحمى واحتقان في الحلق والسعال ويمكن أن تتطور الاعراض لتصل الى إلتهابات تنفسية حادة قد تؤدي الى الوفاة .

وأعطى الدكتور بلال تفصيلاً مهماً عن مرض انفلونزا الطيور الذي يسببه فيروس له ثلاثة أنواعa.b.c

وأخطرها النوع الاول aوهو الذي يصيب الانسان .

وأشار الى العديد من أنواع انفلونزا الطيور إلاّ أن النوع المعروف باسم h5n1 هو الاكثر خطورة حيث تزيد احتمالات الوفاة بين البشر المصابين به . ويمكن أن يعيش هذا الفيروس فترات طويلة في أنسجة وفضلات الطيور خاصة في درجات الحرارة المنخفضة .

ويلتقط الانسان العدوى عن طريق الاحتكاك المباشر بالطيور الدواجن المصابة ويخرج الفيروس من جسم الطيور مع إفرازاتها الضموية او الافقية او عن طريق الفضلات التي تتحول الى مسحوق ينقله الهواء يمكن أن يصيب الانسان بواسطة الاستنشاق.

وأمام قلق الحاضرين قام الدكتور بلال بطمأنة المستمعين حول الاستمرار في تناول الدجاج والبيض المطهي جيداً .

كما تناول الدكتور بلال أهم المعايير الوقائية الواجبة إتخاذها في المناطق الموبوءة حيث أوصى بتجنب الاحتكاك المباشر بالدواجن بما في ذلك ذبح وسلخ الدجاج والطيور والبط والتي يبدو عليها علامات المرض او تلك التي نفقت والحرص على غسل اليدين بصورة مستمرة والحرص على النظافة العامة باستخدام الصابون او المواد المعقمة.

وفيروسات انفلونزا الطيور تموت بالحرارة مما يعني طهي الدواجن او بيضها في درجة حرارة مرتفعة .

كما أشار إلى ضرورة استخدام الكمامات والقفازات في أي منطقة موبوءة لتجنب انتقال الفيروس عبر الطيور او الدواجن او مخلفاتها .

وفي نهاية محاضرته أشار الدكتور بلال الى الاجراءات التي تم إتخاذها لاحتواء المرض في بلادنا حيث قال أنه تم إعداد خطة وطنية اعتمدها مجلس الوزراء تتضمن تكثيف الترصد الوبائي والتوعية بالمرض وطرق انتقاله والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في سبيل مواجهة أي طارق .

وأكد للحاضرين خلو اليمن من مرض انفلونزا الطيور حتى الآن على الأقل وطالب بإلتزام الحيطة والحذر أزاء انتشار هذا المرض الذي بدأ يدق أبواب بلدان الشرق الاوسط.

لم تمنع هذه المحاضرة من الاستماع الى مجموعة من الاغنيات اليمنية بصوت الفنان الكبير فضل كريدي الذي امتع الحاضرين بعدد من الاغنيات المتنوعة لمشاهير الغناء والطرب اليمني نمثال الفنان عبدالكريم توفيق والمرحوم محمد سعد عبدالله ، والفنان أحمد بن أحمد قاسم وقد أختتمها بأغنيته الجميلة الجديدة باخليك وسل .

وكان الاستاذ / أبوبكر ناصر قد افتتح هذا اللقاء نيابة عن الاستاذ / علي السيد رئيس منتدى خورمكسر الثقافي الذي انتابته وعكة صحية ألزمته الفراش ونحن هنا باسم منتدى خورمكسر الثقافي نتمنى له الشفاء العاجل والصحة الدائمة حتى يمنح المنتدى عطاءه وديمومته..